محاضرة 3

علاقة السياسة الجنائية بالعلوم الجنائية.

أولا: علاقة السياسة الجنائية بعلم الإجرام.

ان من أبرز ما يركز عليه المختصون في علم الاجرام هو البحث على اكتشاف العوامل المساعدة على انتشار وارتكاب الجريمة، وقياس منحنيات تطورها، وهذا يساعد السياسة الجنائية للأخذ بالأسباب العلمية والتي تكون أكثر ملاءمة لمكافحة الجريمة وتحديد الوسائل المناسبة للحد منها. كما أن الفرعين على اتفاق بأن الظروف الحسنة للمسجونين قد تتسبب في بعض الأوقات في العودة الى الجريمة من قبل المسجون المفرج عنه بعض انقضاء العقوبة، خاصة اذا كانت الظروف المعيشية والاجتماعية لهؤلاء المفرج عنهم صعبة وظروفهم الاجتماعية عسيرة، مما يدفعهم للعودة الى الفعل الاجرامي مرة أخرى وارتكاب المزيد من الجرائم، والعودة الى حياة السجن.

في مثل هذه الحالات ينتبه أصحاب السياسة الجنائية فيقومون باقتراح أنواع جديدة من العقوبات، كالتشدد في معاملة السجين داخل السجن، أو اعادة تكييف البيئة الداخلية للسجن واقتراح عقوبات أخرى، وبهذا فيبدو مقصدها للوهلة الأولى هو وضع ميكانيزمات لاحتواء الجريمة، وبالمقابل يمكن القول أن هدفها الرئيسي هو اعتماد البيانات المعلوماتية والدراسات الاجرامية لتعزيز النظام العقابي، وهذا الذي يقوم به الكثير من علماء الاجتماع الأمريكان تضمين السياسة الجنائية ضمن علم الاجرام، ضمن مواد قانون العقوبات.[1]

وضمن العلاقة بين السياسة الجنائية وعلم الاجرام، فيجمع الكثير من الباحثين أن من المهام الأساسية لعلم الاجرام هو دراسة الظاهرة الاجرامية سواء على المستوى الفردي، أو المستوى المجتمعي، من خلال اتباع الطرق العلمية وصفا وتشخيصا وتحليلا، من أجل كشف وحصر العوامل المتسببة في الدفع نحو ارتكاب الجرائم، وعند الانتهاء الى نتائج علمية فانه :" يعمل على تزويد كل من قانون العقوبات، وعلم العقاب بالقوانين العلمية التي تساعدهما على أداء

[1]- أمين مصطفى: مباديء علم الاجرام، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1990، ص16

وظيفتهما، من حيث اعداد القاعدة الجنائية، وتطبيقها بواسطة القضاء واختيار أفضل الجزاءات الجنائية وأفضل وسائل التنفيذ في مراعاة لحالة المجرم [2]

غالبا ما تبحث السياسة الجنائية عن السبل والوسائل المناسبة للحد من الجريمة والوقاية منها، من خلال ابراز عواقبها والخسائر التي تسببها والأضرار التي تلحقها بالأفراد والحياة الاجتماعية ككل، وكأنها تعمل من أجل الوصول الى مبررات قوية لتبرير سبل الوقاية من الجريمة، وبالمقابل نجد ضرورة الأخذ بالحسبان الأضرار الأخلاقية والأيديولوجية المترتبة عن ذلك. كما أن التنوء الايجابي بفعالية آليات السياسة الجنائية يكون صعب للغاية، وهذا ما يؤدي الى عقبة اقناع أصحاب المؤسسات التشريعية خاصة البرلمانيين منهم ، وخصوصا عند تخصيص المورد المالي في محاربة الجريمة ، مما يجعل العلاقة بين السياسة الجنائية وعلم الاجرام وطيدة بصفة دائمة.

ثانيا: علاقة السياسة الجنائية بعلم النفس الجنائي:

يمكننا القول أن علم النفس الجنائي من فروع علم النفس التطبيقي والذي يعمل على تطبيق نظريات علم النفس من أجل فهم موضوعات السلوك الإنساني ، ومن أبرز الأدوار المهمة التي يؤديها علم النفس الجنائي هو توفير قاعدة بيانات معلوماتية يستفيد منها الأخصائيين النفسين والعديد من المختصين في مختلف المجالات، ، كعلم القانون، والجريمة، والسياسة الجنائية ... ومحاولة تشخيص الأسس النفسية التي تدفع الأشخاص لارتكاب الجرائم، ودوافع السلوك الإجرامي.

ووفقا لما سبق تتبين العلاقة بين السياسة الجنائية وعلم النفس الجنائي، من حيث اعتماد نتائج هذا الفرع العلمي وبشكل دوري في ابراز مؤشرات خطورة المجرم أو الجاني في المجتمع، وهذا يساعد القاضي في عملية اتخاذ القرار، سواء حبس المتهم أو اطلاق صراحه، أو قبل هذا عرضه على مصحة الطب النفسي والعقلي والتنبوء بالسلوك المستقبلي وتقدير خطورته، كما يمكن الاعتماد على تقييم المختص في علم النفس الجنائي لوضعية وحالة الجاني، واعطاء توصيات

2- أمين مصطفى: مباديء علم الاجرام، المرجع نفسه، ص37

لعلاجه، وغالبا ما يتم ارسالها الى السلطة القضائية، فلا يخفى علينا أن فقدان القدرة العقلية أو وصول الجناة الى حالة من المحنة العاطفية الشديدة يؤدي غالبا الى تخفيف العقوبة.[3]

ثالثا: علاقة السياسة الجنائية بالحصاء الجنائي.

يمكننا القول أن الإحصاء الجنائي هو ما يتم تجميعه من بيانات عن الجريمة وتحويلها إلى أرقام من أجل تحديد حجم الجريمة وتصنيفها حسب أنواعها وأشكالها وأسلوب ارتكابها ودوافع ارتكابها، ومن ثم معرفة العلاقة بينها وبين مختلف المتغيرات إجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية. ومن أبرز مصادر الاحصاء الجنائي : السجون، الشرطة، القضاء.

وحسب بعض الباحثين فللإحصاء جانب كمي وهو يعنى بإحصاء كل أصناف الجريمة في منطقة معينة أو في زمن محدد، أو تحديد فئة المجرمين في اقليم معين، والجانب الثاني هو جانب كيفي ويهتم بإبراز نوع معين من الجرائم أو فئة مخصوصة من المجرمين.[4]

وهنا تبرز العلاقة بين السياسة الجنائية والاحصاء الجنائي، فبلاشك أن قاعدة البيانات والاحصائيات التي يوفرها الاحصاء الجنائي على قدر ما تكون دقيقة تنعكس ايجابا على رسم السياسة الجنائية لأي دولة من الدول، وفي ظل توفير أرقام حقيقية بصفة دقيقة عن الفعل الاجرامي المرتكب زمانا ومكانا، يكون للسياسة الجنائية جدوى كبيرة .

[3] - أكس بارتو: مقدمة في علم النفس الجنائي، ترجمة ذياب البداينة، دار الفكر، عمان،2016، ص285

[4] - جلال ثروت: الظاهرة الاجرامية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1979، ص54.